

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٤٢) لسنة ٢٠١٩
نظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين
صادر بمقتضى الفقرة (ج) من المادة (١٢) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين
لسنة ٢٠١٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية.

المادة ٢- يستوفى من صاحب العمل رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده لسنة
أو لجزء من السنة مقداره (٤٠٠) دينار عن كل عامل في كافة
القطاعات والانشطة الاقتصادية باستثناء ما يلي:-

أ- (١٧٥) مائه وخمسة وسبعون دينارا عن كل عامل لدى
المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الألبسة
والمحيكات المسجلة لدى هيئة الاستثمار في المناطق التنموية.

ب- (٩٠٠) تسعمائة دينار عن كل عامل يزيد على العامل الاول في
المنزل او من في حكمه كالبستاني او الطاهي.

ج- (١٠٠٠) ألف دينار عن كل عامل في:-

١- محلات المساج المرخصة وفق التشريعات ذات العلاقة.

٢- الملاهي الليلية والبارات والديسكو .

د- (٢٤٠٠) ألفان وأربعمائة دينار عن كل عامل من ذوي
المهارات المتخصصة زيادة على الاعداد أو نسب العمالة

الوافدة المسموح بها.

هـ- (١٤٠٠) ألف واربعمائة دينار عن كل عامل من عمال المياومة
للتصريح الحر في القطاع الزراعي.

و- (١٩٠٠) ألف وتسعمائة دينار عن كل عامل من عمال المياومة
للتصريح الحر في قطاع الإنشاءات أو التحميل و التنزيل او من

يقرر وزير العمل اعتبارهم من هذه الفئة.

المادة ٣- أ- يستوفى من صاحب العمل عن كل عامل من العمال المشار اليهم في المادة (٢) من هذا النظام مبلغ اضافي مقداره (١٠٠) دينار عند كل اصدار تصريح عمل او عند تجديده.
ب- يتم توريد المبلغ المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة الى هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية و التقنية.

المادة ٤- تستوفى الرسوم والمبلغ الاضافي المشار اليها في هذا النظام اعتبارا من تاريخ :-
أ- أول دخول للعامل إلى المملكة دون إصدار تصريح عمل .
ب- انتهاء آخر تصريح عمل للعامل وعن كل السنوات التي لم يصدر بها تصريح عمل.
ج- بلوغ العامل سن ثماني عشرة سنة شريطة دخوله المملكة قبل هذه السن.

المادة ٥- تستوفى الوزارة البدلات التالية:-
أ- (١٠٠) مائة دينار بدل استبدال معاملة استقدام عامل لم يدخل المملكة بعامل آخر قبل اصدار تصريح العمل له علي أن يتحمل مكتب استقدام واستخدام العاملين بالمنازل هذا المبلغ في حال كان العامل من العاملين في المنازل وطهاتها وبستانيها ومن في حكمهم.
ب- (١٠) عشرة دنانير بدل أي من الخدمات التالية:-
١- إجازة الخروج والعودة.
٢- اصدار وثيقة المغادرة النهائية (خروج بلا عودة).
٣- اصدار بطاقة تصريح عمل بدل فاقد.
٤- اصدار وثيقة عدم الممانعة لغايات صرف مستحقات الضمان الاجتماعي للعامل غير الأردني.

المادة ٦- تستوفى من صاحب العمل غرامة تأخير مقدارها (٥٠%) من قيمة رسم تصريح العمل في حال انتهاء مدة تصريح العمل وعدم تجديده خلال تسعين يوما من تاريخ الانتهاء.

المادة ٧- يصدر وزير العمل التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام بما في ذلك اسس اصدار تصاريح العمل و النماذج الخاصة بها .

المادة ٨- يلغى نظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٤ على ان يستمر العمل بالتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه الى ان تلغى أو تعدل أو يستبدل غيرها بها.

٢٠١٩/٩/٢

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عمر الرزاز	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة الدكتور رجائي صالح المعشر	وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن حسين الصفدي
وزير الداخلية سلامة حماد السحيم	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الصحة بالوكالة الدكتور وليد سالم المعاني	وزير المياه والري المهندس رائد مظفر أبو السعود
وزير الشؤون السياسية والبرلمانية المهندس موسى حابس المعايطات	وزير الادارة المحلية المهندس وليد محي الدين المصري	وزير العدل الدكتور بسام سمير التلهوني
وزير السياحة والآثار مجد محمد شويكتا	وزير دولة لتطوير الأداء المؤسسي ياسره عاصم غوشة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد الناصر موسى أبو البصل
وزير المالية الدكتور عز الدين محي الدين كناكريه	وزير دولة للشؤون القانونية مبارك علي أبو يامين	وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور طارق محمد الحموري
وزير دولة لشؤون الإعلام جمانة سليمان غنيمات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندسة هالة عادل زواتي	وزير الاقتصاد الرقمي والريادة المهندس مثنى حمدان غرايبطة
وزير التنمية الاجتماعية بسمتة موسى اسحاقاات	وزير الزراعة ووزير البيئة المهندس إبراهيم صبحي الشحاحده	وزير الثقافة ووزير الشباب الدكتور محمد سليمان أبو رمان
وزير النقل المهندس أنمار فؤاد الخصاونة	وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير دولة للشؤون الاقتصادية محمد محمود العسحس	
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سامي كامل داوود	وزير العمل نضال فيصل البطاينة	